

Distr.: General
4 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان مقدّم من ائتلاف مكافحة الاتجار بالمرأة، واللجنة المعنية بتنسيق الاتصالات المتعلقة بالأمم المتحدة، وهيئة التنسيق الإسبانية لجماعة الضغط النسائية الأوروبية، وهيئة التنسيق الفرنسية لجماعة الضغط النسائية الأوروبية، ومنظمة إنجنرد، ومنظمة المساواة الآن، وجماعة الضغط النسائية الأوروبية، والاتحاد الإسباني للنساء المشتغلات بالإدارة والأعمال التنفيذية والمهنية وريادة الأعمال، واتحاد النساء التقديميات، ومنظمة النساء المتضامات، ومنتدى المرأة والتنمية، ومنظمة الكأس المقدسة، التحالف النسائي الدولي، والرابطة الدولية لعلم النفس التطبيقي، والمجلس النسائي الدولي، والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية، والرابطة الإيطالية للمرأة في مجال التنمية، وائتلاف كارات، والتحالف الوطني للمنظمات النسائية، والمجلس الوطني للمرأة في مالطة، والرابطة الهولندية لمصالح المرأة وعملها والمساواة في المواطنة، وشبكة نساء الشرق والغرب، وشبكة ريد أكتيفاس، والرابطة الدولية لأخوات الحبة، والرابطة الدولية لأخوات الحبة في بريطانيا العظمى وأيرلندا، وسفيرغس كفينولوي، والمجلس الويلزي للمرأة، ومؤسسة مؤتمر القمة العالمي للمرأة، والمجلس العالمي للعلاج النفسي، والاتحاد العالمي للصحة العقلية، والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الأوكرانية، وهي



الرجاء إعادة استعمال الورق

050215 030215 14-66621X (A)



منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

بيان

لا يمكن للنساء والفتيات أن ينتظرن ٢٠ عامًا أخرى حتى يتمتعن بكامل حقوقهن الإنسانية!

سلط منهاج عمل بيجين، الذي اعتمد بعد عامين من المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا، الضوء على ما تواجهه جميع النساء والفتيات على ظهر البسيطة من أوجه الخلل الهيكلية فيما يخص عدم المساواة ومن انتهاكات حقوق الإنسان، وأرسى الأساس للقيام بعمل ملموس لتحقيق المساواة القانونية والفعلية بين المرأة والرجل.

وبعد عشرين عامًا، تحقّق الكثير، بيد أنّه لم يزل هناك الكثير مما يتعين عمله. ويقدم تقرير جماعة الضغط النسائية الأوروبية المعنون "من الأقوال إلى الأفعال" صورة لحالة النساء والفتيات في أوروبا اليوم، استنادًا للتقييم الجماعي الذي اضطلعت به المنظمات الأعضاء في الجماعة والبالغ عددها ٢٠٠٠ منظمة. وفيما كان يُفترض بنا أن نحتفل بتنفيذ منهاج عمل بيجين، فإننا نعرف ونرى أن النساء والفتيات لا يزلن يعانين من عدم المساواة والعنف والتمييز وانعدام الأمن، في جميع مجالات الحياة والمجتمع.

وللنساء والفتيات في أوروبا الآن حضور في جميع مجالات المجتمع، من التعليم إلى العمل، وفي ميادين صنع القرار في السياسة وفي الأعمال التجارية، ويعبرن عن آرائهن كفنانات وصحفيات وباحثات وقادة لمجتمعاتهن المحلية. وهناك جيل جديد من النسويات الشابات اللائي يحشدن على نطاق واسع، بالاستعانة بتكنولوجيات الاتصالات الجديدة، ويتصدّين بحجوبة للأشكال الجديدة والقديمة لانتهاك حقوقهن، ويرسين التضامن فيما بينهن على الصعيد العالمي. وهناك فعاليات وحملات تُجرى في مختلف البلدان، لتبعث الروح في الحركة الاجتماعية النسائية المتجددة. ويشارك بعض الرجال في الحركة النسوية، دعمًا لمطالب المنظمات النسائية. وتتحدى خبرات الاقتصاديات النسوية النظام الذي نعيش فيه، من خلال اقتراح طرق جديدة لقياس الرفاه ولحماية كوكبنا والأجيال القادمة.

وبالرغم من هذه الصورة المتفائلة لتجدّد الحركة النسوية في أوروبا، فإنّ حقوق المرأة تواجه ردّة غير مسبوقه في شدتها. فالجماعات المحافظة المتشددة والدينية ما فتئت تشكّك بطريقة منهجية في المساواة بين الجنسين، من خلال الهجوم على حقوق المرأة الجنسية والإنجابية، والتنقيف الجنسي، وحصول المرأة على فرص العمل ووصولها لمناصب صنع القرار. وتحظى بعض الجماعات الرجالية بالاهتمام الإعلامي. بمطالبها الرجعية الرامية إلى إقامة هياكل أبوية. وقد أسفرت الانتخابات الأوروبية التي جرت في عام ٢٠١٤ عن زيادة عدد الأعضاء الشعبيين والمعادين للنساء في البرلمان الأوروبي، وهو ما يشكّل تهديدًا مباشرًا لسياسات الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق

بحقوق المرأة. والأسطورة التي تقول بأن "المساواة قد تحققت بالفعل" في أوروبا تحول دون وضع المساواة بين الجنسين كهدف مستقل ضمن أهداف الاتحاد الأوروبي. وقد عزز مناخ التقشف الاقتصادي في الفترة الأخيرة من فكرة أن حقوق المرأة ليست إلا ترفاً من باب "زينة الكعكة". والتخفيضات المالية تهدد المنظمات النسائية في وجودها ذاته.

وعلاوة على ذلك، فالنظام النيوليبرالي والمجتمع الاستهلاكي لهما أثر ضار على تمكين النساء والفتيات، بتحويل أحسادهن وحياتهن الجنسية إلى بضائع، وتكريس القوالب النمطية للجنسين في جميع مجالات المجتمع. فالقوالب النمطية تشكّل لعب الفتيان والفتيات، وتؤثر على اختيارات الفتاة في التعليم، وتحول دون حصول النساء على ذات الوظائف التي يحصل عليها الرجال، وتؤثر على صحة النساء والفتيات، وتضفي الشرعية على العنف والتمييز اليومي على أساس الجنس، وتنتشر رسائل تقيّد دور المرأة في المجتمع. ويقلقنا أن نرى أن تمجيد التزعة الفردية قد انتشر إلى حد أن الانتهاكات الهيكلية لحقوق المرأة لا تؤخذ على محمل الجد.

وكانت المنظمات النسائية تتوقع من جميع البلدان في عام ٢٠١٥ أن تتخذ خطوة أخرى وتتعهد بالتزامات جديدة تتجاوز ما ورد في منهاج عمل بيجين. وبدلاً من ذلك، فإن حركة عميقة وهيكلية متصاعدة من الأفكار المحافظة المتشددة المعادية للحركة النسوية تطعن في هدف المساواة بين المرأة والرجل، وتضع حججاً تقوم على الدين أو التقاليد أو الثقافة لإضفاء الشرعية على انتهاكات حقوق المرأة، وتتحدى حقوق الإنسان العالمية والتضامن العالمي من أجل حقوق المرأة. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تنفذ الآن منهاج عمل بيجين وأن تُضمّن المطالب التالية التي تنادي بها المنظمات النسائية في التزاماتها المتعلقة بلجنة وضع المرأة والمتعلقة بما بعد ٢٠١٥:

- إن حقوق النساء والفتيات أهداف عالمية، لا تحتمل أي استثناء أو تبرير أو عذر. ولا يمكن تحقيق التنمية السلمية المستدامة إذا كان نصف سكان الكوكب لا يتمتعون بحقوقهم الإنسانية كاملة. ونحن بحاجة إلى نموذج جديد لحقوق الإنسان: باعتبار حقوق الإنسان معنية بالرؤية الجماعية والتضامن، وليست أدوات لتعزيز التزعة الفردية. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تؤكد التزامها بكل حقوق الإنسان باعتبارها مترابطة فيما بينها وعالمية، وأن تدمج منظور حقوق المرأة في عملها بطريقة منهجية.

- لقد تبين أن النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي القائم غير مستدام، ويشكّل خطراً على الكوكب، وغير قادر على استيعاب الفئات الأضعف وحمايتهم، وعلى رأسهم النساء والفتيات. ويجب إدماج آراء النساء والفتيات في المناقشة العالمية بشأن التحديات الكبرى التي تواجهها الإنسانية: تغير المناخ والتنوع البيولوجي، والفقر

وإعادة التوزيع، والتجارة، والغذاء والأرض، والماء والطاقة، وأوجه عدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان، والتسلح والصراعات، والحوكمة الاقتصادية والمالية... ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تُشرك المنظمات النسائية والخبيرات في القضايا النسائية على قدم المساواة في النقاش العالمي بشأن جميع المسائل.

- نحن بحاجة إلى تحول في القيم التي تحملها نظمنا الاقتصادية والمالية: من الربحية إلى الرفاه، ومن المنافسة إلى التضامن، ومن عدم المساواة إلى الشفافية. ويجب أن يكون الاقتصاد في خدمة رفاه الجميع، وليس العكس. وفي النظام الحالي، الاستقلال الاقتصادي للمرأة ليس مضمونًا. ومما يثير قلقنا أن نرى كيف يُعطى الهوس بالنمو الاقتصادي الأولوية على حساب حقوق المرأة، ونُدين دوماً تحفظ طلب الاتحاد الأوروبي إلى الدول الأعضاء تضمين البغاء في إحصاءاتها الوطنية. والاستثمار في حقوق المرأة هو أكثر الأعمال إلحاحًا وحكمة لحماية الكوكب ورؤية الأجيال القادمة وهي تنعم بالمساواة والتمكين والسلم والكرامة. وتعدُّ خبرات الاقتصاديات النسوية مصدر إلهام بما يقدمه من رؤية جديدة كلفة للبشر وللوكب، بما في ذلك ما يتعلق باقتصاد الرعاية. والحركة النسائية بصدد التحالف مع حركات اجتماعية أخرى لاقتراح بدائل تستند إلى الحقوق والتضامن والمساواة. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تقدّم نموذجًا جديدًا للتنمية والسلام، تحتل حقوق النساء والفتيات والاقتصاديات والقيم النسوية موقع القلب منه.

- في كل مكان في العالم، بما في ذلك أوروبا، تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان للتهديد والاعتداء. ويحقق عمل المنظمات النسائية على مستوى القواعد الشعبية تغييرًا حقيقيًا على جميع مستويات الحياة الشخصية، والمجتمعات المحلية، والمجتمع ككل. ولا يمكننا أن نقبل بتفكيك المجتمع المدني. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تلتزم بواجبها في إقامة مجتمعات ديمقراطية وحوار متحضر، وفي دعم المنظمات النسائية وحماية جميع نشاطات حقوق الإنسان.

- النساء لسن مجموعة متجانسة ولديهن هويات متعدّدة. إنَّ هذا التنوع هو ما يجعل مجتمعاتنا ماثرة للاهتمام وخلّاقة. إلا أنَّ الحياة في ظل نظم لم تنزل العنصرية والتمييز على أساس الجنس والطبقة الاجتماعية ظواهر متفشية فيها تجعل النساء ذوات الهويات المتعددة أكثر عرضة للتمييز والعنف وانتهاك حقوقهن. وطالما حُجبت عن الأنظار حالات النساء المهاجرات أو اللائي لا يحملن أوراقًا، والنساء اللائي ينتمين إلى أقليات عرقية، ونساء الشعوب الأصلية، ونساء الروما، والنساء المعاقات،

والنساء والفتيات الريفيات، والنساء المسنات، والنساء المثليات والمزدوجات الميل الجنسي، والنساء المغايرات الهوية الجنسية. ونهيب بجميع الدول الأعضاء التأكد من أن جميع السياسات تُصمَّم بحيث لا تترك ولو فتاة واحدة أو امرأة واحدة دون أخذها في الاعتبار.

- يُظهر تفشي القوالب النمطية للجنسين واستمرارها أن تغيير العقلية هو التحدي الأكبر أمام تحقيق حقوق المرأة. وينبغي أن تصحب التشريعات إرادة سياسية تضع حقوق المرأة على رأس جدول الأعمال السياسي، في جميع الأوقات. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تضع استراتيجيات شاملة وطموحة من أجل إعمال حقوق النساء والفتيات، بما لا يقتصر على وضع التشريعات وتنفيذها، وإنما يشمل أيضاً إحداث تغيير ملموس في العقلية والقيم.
- ينبغي إيلاء الأولوية لإنهاء جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات: لن يكون هناك سلام ما دامت النساء والفتيات يعشن خائفات من العنف. ولا يمكن أن يُستخدم عذر أو عرف أو تقليد أو اعتبار ديني لانتهاك حقوق المرأة وإضفاء الشرعية على العنف الذكوري. ولا يمكن اعتبار العنف ضد المرأة مسألة خاصة؛ بل هو قضية من قضايا حقوق الإنسان. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تؤكد التزامها بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.
- ونهيب بالأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تعيد تأكيد التزامها باللغة والصكوك القائمة والمتفق عليها في الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق المرأة وتمكينها. ونُدين الاستهانة بالبغاء باعتباره نوع من "العمل" من جانب بعض وكالات الأمم المتحدة وفي بعض تقاريرها، الأمر الذي يتستر على الضرر الهيكلي الذي ينطوي عليه نظام البغاء وعلى ارتباط البغاء بالاتجار بالبشر؛ ونهيب بالدول الأعضاء أن تعيد تأكيد التزامها باتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير لسنة ١٩٤٩ (اتفاقية نيويورك). ونودُّ أن نرى التزاماً دولياً قوياً لضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات وتعزيزها، في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين لبرنامج عمل القاهرة. ونُدين الهجمات على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمتحولين جنسياً والبييني الجنس، ونودُّ أن نرى اعترافاً بتنوع الأسر والعلاقات.

لقد وصل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى نقطة تحول سياسية؛ ويجب عليهم أن يختاروا أن يقودوا المسيرة نحو مستقبل يقوم على المساواة بين الجنسين. والاستثمار في حقوق المرأة

هو الالتزام الأساسي اللازم حتى تشرق شمس عالم أكثر استدامة وديمقراطية وشمولا. ويعدُّ ترشيح مفوضة للمساواة بين الجنسين فرصة لوضع حقوق المرأة في مركز السياسة الأوروبية؛ ونهيب بها أن تنطلق من التوصيات الواردة في تقرير جماعة الضغط النسائية الأوروبية عن بيحين+٢٠ لوضع استراتيجية جديدة طموحة حتى تتمتع جميع النساء والفتيات في أوروبا بكامل حقوقهن الإنسانية. ونهيب بجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تعزّز آلياتها المؤسسية والتزاماتها فيما يخص حقوق النساء والفتيات.
